

٢٠١١



حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم

كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصادات
المحلية والأمن الغذائي؟





تسببت الأزمات الغذائية والاقتصادية في آثار عميقة على البلدان الصغيرة المعتمدة على الواردات، وبخاصة في أفريقيا. تمكنت بعض البلدان الكبرى من عزل أسواقها عن الأزمة من خلال سياسات التجارة التقييدية وحماية مستهلكيها عن طريق شبكات الأمان. غير أن عزل التجارة أدى إلى زيادة الأسعار وتقلبها في الأسواق الدولية.

من المرجح أن يستمر ارتفاع وتقلب أسعار الأغذية. سوف يزداد الطلب من المستهلكين في الاقتصادات السريعة النمو في ظل استمرار الزيادة السكانية، وسوف تؤدي أي توسعات أخرى في إنتاج الوقود الحيوي إلى فرض ضغوط إضافية على نظام الأغذية. وتوجد في جانب العرض تحديات بسبب الموارد الطبيعية المتزايدة شحاً في بعض الأقاليم، فضلاً عن انخفاض معدل نمو غلات بعض السلع. وقد يزداد تقلب أسعار الأغذية نتيجة لازدياد قوة الصلات بين الأسواق الزراعية وأسواق الطاقة وازدياد وتيرة الصدمات الناجمة عن تغير الأحوال الجوية.

يزداد تعرض المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمستهلكين الفقراء للفقير بسبب تقلب الأسعار. بالنظر إلى أن الغذاء يستأثر بحصة كبيرة من دخل المزارعين وميزانية المستهلكين الفقراء، فإن التغيرات الكبيرة في الأسعار تنطوي على آثار كبيرة على الدخل الحقيقي. وبالتالي، فإن ارتفاع الأسعار ولو لفترات قصيرة بالنسبة للمستهلكين أو انخفاضها بالنسبة للمزارعين يمكن أن يدفعهم إلى بيع أصولهم الإنتاجية، مثل الأراضي والماشية، بأسعار منخفضة ويمكن أن يفضي ذلك بالتالي إلى الوقوع في شرك الفقر. وبالإضافة إلى ذلك لا يستثمر المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة على الأرجح في تدابير لرفع مستوى إنتاجيتهم عندما يتعذر التنبؤ بتغيرات الأسعار.

يمكن للتغيرات الكبيرة في الأسعار على الأجل القصير أن تنطوي على آثار طويلة الأجل على التنمية. يمكن للتغيرات التي تطرأ على الدخل بسبب تأرجح الأسعار أن تخفض استهلاك الأطفال للعناصر الغذائية الرئيسية في الأيام الألف الأولى من حياة الطفل منذ بدء تكوينه، مما يفضي إلى تقليص دائم في قدرته على كسب الدخل ويزيد احتمالات وقوعهم فريسة للفقير في المستقبل، وبالتالي تباطؤ عجلة التنمية الاقتصادية.

يزداد انعدام الأمن الغذائي في الأجل القصير بسبب ارتفاع أسعار الأغذية. المستفيد الأول من ذلك هم المزارعون الذين يمكنهم الحصول على ما يكفيهم من الأراضي والموارد الأخرى، بينما سيشتري أفقر الفقراء من الأغذية ما يفوق إنتاجهم. وبالإضافة إلى ما يوقعه ارتفاع أسعار الأغذية من أضرار بفقراء المناطق الحضرية فإنه يضر أيضاً بالكثير من فقراء الريف الذين هم في العادة مشتركون صافون للغذاء. وتوحي هذه الآثار المتنوعة داخل البلدان بالحاجة إلى تحسين البيانات وتحليل السياسات.

بشجع ارتفاع أسعار الأغذية على زيادة الاستثمار الطويل الأجل في قطاع الزراعة، ويمكن أن يسهم بالتالي في تحسين الأمن الغذائي على الأجل الأطول. شهدت أسعار الأغذية المحلية زيادات هائلة في معظم البلدان خلال أزمة الغذاء العالمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ سواء على مستوى التجزئة أو على مستوى باب المزرعة. وبالرغم من ارتفاع أسعار الأسمدة، فقد أفضى ذلك إلى استجابة قوية من جانب العرض في الكثير من البلدان. ومن الأساسي زيادة الاستثمار في الزراعة انطلاقاً من تلك الاستجابة القصيرة الأجل من جانب العرض، بما في ذلك توسيع المبادرات التي تستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة وتساعدهم على دخول الأسواق، من قبيل مبادرة الشراء من أجل التقدم.

شبكات الأمان حاسمة للحد من انعدام الأمن الغذائي على الأجل القصير وإرساء الأساس للتنمية على الأجل الطويل. يجب تصميم آليات شبكات الأمان الموجهة مسبقاً وبالتشاور مع السكان الأشد ضعفاً حتى يمكن الحد بفعالية من العواقب السلبية لتقلب الأسعار.

استراتيجية الأمن الغذائي التي تعتمد على تحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة إمكانية التنبؤ بالسياسات والانفتاح عموماً على التجارة ستكون فعالة أكثر من الاستراتيجيات الأخرى. يمكن لسياسات التجارة التقييدية حماية الأسعار المحلية من تقلبات الأسواق العالمية، ولكن هذه السياسات يمكن أن تفضي أيضاً إلى زيادة تقلب الأسعار المحلية نتيجة للصدمات من ناحية المعروض المحلي، خصوصاً عندما تكون السياسات الحكومية غير مستقرة ويتعذر التنبؤ بها. ويمكن عموماً الحد من تقلب الأسعار من خلال سياسات حكومية يمكن التنبؤ بها بشكل أفضل وتعزز مشاركة القطاع الخاص في التجارة.

الاستثمار في الزراعة يظل حاسم الأهمية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام على الأجل الطويل. سوف تحسن تلك الاستثمارات قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة وستزيد أرباح المزارعين وستجعل تكلفة شراء الغذاء ميسورة أكثر للفقراء. مثال ذلك، أن فعالية تكلفة الري وتحسين الممارسات وتطوير البذور من خلال البحوث الزراعية يمكن أن يقلل مخاطر الإنتاج التي يواجهها المزارعون، وبخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة، ويحد من تقلب الأسعار. وسوف يشكل الاستثمار الخاص الجانب الأكبر من الاستثمار المطلوب، وأما الاستثمار العام فله دور محفز في توفير السلع العامة التي لن يوفرها القطاع الخاص. ولابد أن تراعي هذه الاستثمارات حقوق المستعملين الحاليين المنتفعين بالأراضي والموارد الطبيعية المتصلة بها، وأن تعود بالخير على المجتمعات المحلية، وأن تعزز الأمن الغذائي، وألا تتسبب في إلحاق ضرر لا مبرر له بالبيئة.

حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم

كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصادات
المحلية والأمن الغذائي؟

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو للصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو لبرنامج الأغذية العالمي في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو برنامج الأغذية العالمي أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

الأوصاف المستخدمة في الخرائط وطريقة عرض موضوعاتها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو للصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو لبرنامج الأغذية العالمي في ما يتعلق بالوضع القانوني أو الدستوري لأي بلد أو إقليم أو مجال بحري، أو في ما يتعلق بتعيين حدود كل منها.

ISBN 978-92-5-606927-6

جميع حقوق الطبع محفوظة. وإن منظمة الأغذية والزراعة تشجع نسخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في هذا المطبوع. ويجوز عند الطلب استخدامه مجاناً لغير الأغراض التجارية. وقد يتوجب دفع رسوم مالية لقاء نسخه بغرض إعادة بيعه أو لأغراض تجارية أخرى، بما في ذلك للأغراض التعليمية. وتقدم طلبات الحصول على إذن بنسخ أو نشر منتجات المنظمة المحمية بموجب حقوق الطبع وغيرها من استفسارات عن الحقوق والتراخيص بالكتابة على عنوان البريد الإلكتروني: copyright@fao.org أو إلى:

Chief, Publishing Policy and Support Branch
Office of Knowledge, Exchange, Research and Extension
FAO
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

٤	تقديم
٨	نقص التغذية حول العالم: أثر صدمة أسعار الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨
٨	الأزمات تؤثر على الفقراء والضعفاء
١٠	تعديل منهجية منظمة الأغذية والزراعة لقياس الجوع
١١	آخر اتجاهات أسعار السلع الغذائية في العالم: التكاليف والفوائد
١١	الاتجاهات السابقة والمقبلة لأسعار الأغذية العالمية
١٣	تكاليف وفوائد ارتفاع وانخفاض أسعار الأغذية
١٨	تكاليف وفوائد تقلب الأسعار وعدم إمكانية التنبؤ بها
٢١	الدروس المستفادة من أزمة الغذاء العالمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨
٣٢	خيارات السياسات للتصدي لتقلب وارتفاع الأسعار
٣٤	منع تقلب الأسعار المحلية في الأجل القصير: سياسات التجارة والمخزونات الاحتياطية
٣٧	التصدي لتقلب الأسعار المحتملة في المستقبل: إدارة مخاطر أصحاب الحيازات الصغيرة والحكومات
٣٩	التكيف مع تقلبات الأسعار بعد وقوعها: شبكات الأمان الموجهة واحتياطيات أغذية الطوارئ
٤٢	منع تقلب الأسعار في الأجل الطويل: زيادة إنتاجية الزراعة واستدامتها ومرونتها
٤٤	الملحق الفني
٤٤	الجدول الملحق انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وغايات الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية
٤٨	الهوامش